جامعة تكريت

كلية التمريض

علوم التمريض الاساسية

المرحلة الأولى 2023-2024

الديمقراطية

العلاقة بين الديمقراطية والدستور

استاذ المادة:

م.م. الاء محمد حسن

العلاقة بين الدستور والديمقراطية

اختلف الفقهاء في أصل كلمة الدستور Constitution فمنهم من قال ان أصل الكلمة معرب من أصل فارسي، وهو مركب من كلمة "دست" ومعناها قاعدة ومن "ور" بمعنى صاحب وتكون الكلمة بمعناها العام صاحب القاعدة أو القاعدة، ومن قال ان أصلها لاتيني، فقد اراد بها معنى التأسيس، والدستور في اللغة تعني الدفتر الذي يكتب فيه اسماء الجند أو تجمع القواعد المأمور باتباعها .و يعرف الدستور في الاصطلاح الحديث، بأنه مجموعة القواعد والقوانين التي تنظم العلاقة ما بين الافراد والسلطة في المجتمع، وتحدد حقوقهم وحرياتهم وممارستهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في ضوء طبيعة وشكل العلاقات ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويستند في مضامينه على طبيعة البنية الاجتماعية من العادات والاعراف والتقاليد ويكون ملزما لإلفراد والسلطة على حد سواء. بالنسبة كما يعرفه اخرون بانه القانون الاعلى في الدولة، اذ انه يضم مجموعة القواعد التي تمثل مكان الصدارة بين سائر القواعد القانونية فيها . عرف الدستور مجموعة القواعد سياسية وقانونية تصدر عن سلطة تبني فيها بأنه نظام الحكم وسلطاته والعالقة بينهما وتعلن فيه الحقوق والواجبات الاساسية العامة وتبني اختصاص كل منها وعلاقاتها مع بعضها البعض.

ويقسم الدستور على نوعين الدستور الصلب وهو الدستور الذي لا يمكن ان تعدل احكامه الا بأشكال واصول خاصة.

والدستور المرن وهو الدستور الذي يمكن للسلطة تعديل احكامه وقوانينه .أي انه مؤقتا.

كما يقسم الدستور من حيث الزمن الى صنفين، فهو اما ان يكون دستو ا احكامه و قوانينه تسري لمدة زمنية معينة، كما في الدستور العراقي الثاني لعام 1958 أو الدستورً العراقي الثالث لعام 1963.

أو يكون دستورا دائما ، أي ان احكامه وقوانينه تكون دائمة، وقدً دائما يخضع الدستور الدائم إلى التعديل أو الاضافة اذ تجد السلطة المبررات الالزمة لذلك.

الدستور هو مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد النظام السياسي والقانوني في البلد وتحدد الصلاحيات والحقوق والواجبات للحكومة والمواطنين وتتمثل الديمقراطية في نظام سياسي يعتمد على مشاركة الناس في صنع القرارات السياسية وتحديد مصير الحكومة من خلال الانتخابات والتصويت.

فالعلاقة بين الدستور والديمقراطية تكمن في أن الدستور يحدد الإطار القانوني والمؤسسي الذي يتم من خلاله تحقيق الديمقراطية فالدستور يحدد سلطات الحكومة ويحدد الحقوق والوجبات والحريات التي يتمتع بها المواطنين ويضمن توزيع السلطات وفصلها ويحدد آليات الانتخابات والتصويت فالدستور يعد أساس الديمقراطية فهو يوفر الإطار القانوني اللازم لتحقيقها ويحمي حقوق المواطنين ويضمن حدود سلطات الحكومة الديمقراطية هي الحكومة التي تتولاها السلطة للشعب ويعمل الدستور على حماية حقوق الشعب وضمان عمل الحكومة في حدود القانون في الأنظمة الديمقراطية فالدستور ينظر إليه على انه أساس الحكومة ويوفر هيكلاً للتداول السلمي للسلطة وحماية الحقوق والحريات الفردية.

يعد الدستور عنصر حاسم في الأنظمة الديمقراطية لأنه يساعد على ضمان خضوع الحكومة للمساءلة والشفافية والنزاهة.

وهناك أنواع من الدساتير الدستور الصلب وهو الذي لا يمكن أن تعدل أحكامه إلا بأشكال وأصول خاصة ودستور مرن وهو الذي يمكن للسلطة تعديل أحكامه وقوانينه، ودساتير مؤقتة أي أن أحكامه وقوانينه تسري لمدة زمنية معينة، ودساتير دائمة أي أحكامها وقوانينها تكون دائمة ودساتير مدونة أي مكتوبة ودساتير غير مدونة يطلق عليها دساتير عرفية الذي تترك قواعده للعرف ومن أشهر الدساتير غير المدونة العرفية هو الدستور الانكليزي ومع ذلك يشمل وثائق مكتوبة مثل العهد الأعظم.

ومن أهم سمات الدستور الديمقراطي:-

- تتولى صياغته جمعية أو هيئة تأسيسية أصلية مستقلة تنتخب من أبناء الشعب كافة وتمثل فيها الشرائح والقوى الوطنية والسياسية كافة
- ترسيخ مبدأ السيادة الشعبية
- ضمان الحقوق والحريات العامة من دون الإحالة إلى القانون
- ضمان مساءلة القائمين على الشأن العام
- تحقيق التوازن بين الحقوق الاقتصادية
- فعالية الدستور
- الفصل والتوازن بين السلطات
- العمل بمبدأ تدرج القواعد القانونية
- تنظيم حماية للقواعد المقيدة لسلطة الحكام

وهنالك عوامل صياغة الدستور الديمقراطي، ان ديمقراطية الدساتير لا تقاس بمدى إقرارها للحقوق والحريات وإنما تقاس بمدى فعالية تطبيق موادها وممارستها واحترامها، وهذا يستلزم توفر العديد من العوامل منها:-

- إقرار دورية الانتخابات الحرة والنزيهة
- الاحترام الفعلي للمعارضة
- التعبير عن الإرادة والروح العامة للشعب

الدستور في النظام الديمقراطي:

الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أم مركبة) ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.

ويشمل اختصاصات السلطات الثلاث (السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية) وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي فالقانون يجب أن يكون متوخيا للقواعد الدستورية وكذلك اللوائح يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة إذا ما كان القانون نفسه متوخيا القواعد الدستورية. وفي عبارة واحدة تكون القوانين واللوائح غير شرعية إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الوثيقة الدستورية.

كلمة الدستور ليست عربية الأصل ولم تذكر القواميس العربية القديمة هذه الكلمة ولهذا فإن البعض يرجح أنها كلمة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام.

وفي المبادئ العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها بدون التدخل في المعتقدات الدينية أو الفكرية، ولبناء الوطن على العالمية وهي الواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشؤون الداخلية والخارجية.

مميزات الدستور الديمقراطي

إن ما يميز الدستور الديمقراطي Constitution démocratique ويجعله جديرا بهذه الصفة استناده على جملة مقومات تضفي صبغة الديمقراطية عليه، وتبعده عن الدساتير

الموضوعة إما بإرادة منفردة، كما هو حال الدساتير الممنوحة، أو عبر استفتاءات مفتقدة إلى شروط الاستقلالية والحياد والنزاهة. لعل أهم مقومات الدستور الديمقراطي

(أولاً): تأسيسه علي مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية والتسليم بأن الشعب مصدر السلطات ولا سيادة لفرد أو قلة عليه .

(ثانياً) : حكم القانون.

(ثالثاً): أن يحترم فيه فصل السلطات .

(رابعاً): تؤكد فيه الحقوق والحريات .

(خامساً): ان يتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة. هذا بالإضافة إلى الطريقة التي يوضع بموجبها الدستور من قبل جمعية وطنية تأسيسية منتخبة.